لمشاهدة الفيديو

عبدالكريم تقي في لقطة جماعية خلال وصول المكائن لإنتاج الكمامات الطبية

يصل إنتاجها اليومي لعدد لا يقل عن 300 ألف كمام

«هيئة الصناعة»: وصول شحنة مكائن لإنتاج الكمامات الطبية للسوق المحلية

أعلن المدير العام للهيئة العامة للصناعة الكويتية عبدالكريم تقي أمس وصول شحنة من المكائن لإنتاج الكمامات الطبية وتوفيرها للسوق المحلي، وذلك ضمن الإجراءات الحكومية المواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19).

وقال تقي في بيان لوكالة «كونا» إن وصول هذه الشحنة يأتي تفعيلا لقرار مجلس الوزراء رقم 396 المعني بتوفير المستلزمات الطبية للسوق المحلي، مشيرا إلى أنها الدفعة الثانية حيث تحتوي على مكائن يصل انتاجها اليومي لعدد لا يقل عن 300 ألف كمام طبي يوميا.

وأفاد بأنه سيتولى تشغيل تلك المكائن مصنع محلي واحد في الوقت الراهن، فضلا عن إضافة نشاط صناعة الكمامات الطبية لعدد من المصانع المحلية حتى تتم تغطية احتياجات السوق المحلية على أكمل وجه.

وأكد على ضرورة تعزيز التصنيع المحلي للكمامات الطبية لتوفير احتياجات المواطنين والمقيمين منها بأسعار مناسبة وتوفير كافة المستلزمات الوقائية لتعزيز وتطوير أداء المصانع المحلية.

وذكر أن الهيئة وبتعليمات مباشرة من وزير التجارة والصناعة خالد الروضان تتابع بشكل يومي التحديات التي تواجه المصانع المحلية لإيجاد حلول لها عبر توفير المواد الأولية الكافية لتغطية احتياجات المصانع منها بعد رفع طاقتها الإنتاجية خلال الأيام الماضية بسبب زيادة الإقبال والطلب على المنتجات الوقائية من قبل المستهلكين.

ولفت الى أن الهيئة ستقوم بالتعاون مع شركة إيكويت للبتروكيماويات وشركة الكيماويات البترولية (PIC) لبحث مدى إمكانية إنتاج المواد الأولية اللازمة.

وأعرب عن تقديره لوزارة التجارة والصناعة والخطوط الجوية الكويتية لتسهيل وتذليل كافة العقبات الخاصة باستيراد الآلات بالاضافة إلى الإدارة العامة للطيران المدني لتسهيل استقبال الشحنة.

خلال وصول مكائن إنتاج الكمامات

- تقي: سيتولى تشغيل تلك المكائن مصنع محلي واحد في الوقت الراهن
- التعاون مع «إيكويت» و«الكيماويات البترولية» لبحث إنتاج المواد الأولية

وزراء التجارة الخليجيون استعرضوا خطط ضمان انسياب السلع الأساسية بين دول المجلس

دول الخليج توافق على اقتراح الكويت بإنشاء شبكة أمن غذائي موحد

خالد الروضان خلال مشاركته في الاجتماع الاستثنائي عبر تقنية الاتصال المرئي

كونا: وافقت دول مجلس التعاون الخليجي أمس على اقتراح الكويت بإنشاء شبكة أمن غذائية متكاملة خليجية موحدة لتحقيق الأمن الغذائي النسبي لدول المنظومة بتكليف الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدراسة الفنية.

وقالت وزارة التجارة والصناعة إن وزير التجارة والصناعة خالد الروضان شارك في الاجتماع الاستثنائي الثاني عبر تقنية الاتصال المرئي بين وزراء التجارة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاستعراض الجهود المبذولة في دول المجلس للتصدي لداعيات وآثار جائحة كورونا المستجد (كوفيد ـ 19).

وذكرت «التجارة» أن الوزراء المعنيين بحثوا أيضا الآثار الاقتصادية لوباء فيروس كورونا المستجد على دول الخليج ومناقشة الأمن الغذائي، مشيرة إلى أن هناك اجتماعات تنسيقية دورية بين وزراء التجارة لضمان تدفق السلع بين مجلس التعاون وحل أي عوائق تواجهها.

واستعرض وزراء التجارة الخليجيون الخطط والتدابير المتخذة سلفا لأجل ضمان انسياب السلع الأساسية والضرورية بين دول المجلس وتوافرها في منافذ البيع بشكل طبيعي.

خالد الروضان

واستعرضت لجنة التعاون التجاري بدول المجلس الجهود الاحترازية التي قامت وتقوم بها الدول الأعضاء للتصدي لجائحة فيروس (كورونا المستجد ـ كوفيد 19) والتشاور في أنجع وامثل السبل والممارسات لتخفيف آثار هذه الجائحة على القطاع الخاص والعمل على تذليل العقبات والعوائق التي تواجه القطاع الخاص في ظل الظروف الاستثنائية الحالية.

الروضان يجول على الجمعيات المشمولة بنظام حجز المواعيد أونلاين

خالد الروضان خلال تفقده الجمعيات التعاونية المشمولة بنظام حجز المواعيد أونلاين

قام وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، والوكيل المساعد للدعم الفني ناصر المطوع، وفريق نظم المعلومات، بجولة على الجمعيات التعاونية المشمولة بنظام حجز مواعيد التسوق أونلاين للاطمئنان على سير العمل، والتأكد من عدم وجود أي معوقات.

وكانت وزارة التجارة والصناعة قد أطلقت نظام حجز مواعيد التسوق في الجمعيات التعاونية مخصصة لست مناطق هي: الفيحاء والروضة والزهراء وهدية وإشبيلية والنعيم، على أن تتم إضافة باقي المناطق الأخرى تدريجيا، وذلك ضمن الإجراءات الحكومية اللازمة لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19).

خلال فبراير الماضي بنمو شهري 4٪.. لترفع حيازتها إلى 43,6 مليار دولار

الكويت اشترت سندات أميركية بـ 1,7 مليار دولار

- رغم الفائدة المنخفضة على السندات الأميركية.. الكويت فضلت الشراء وسط مخاوف انتشار «كورونا»
- الكويت خالفت إستراتيجية دولتي الإمارات وقطر الاستثمارية بالخفض واتفقت مع السعودية في الشراء

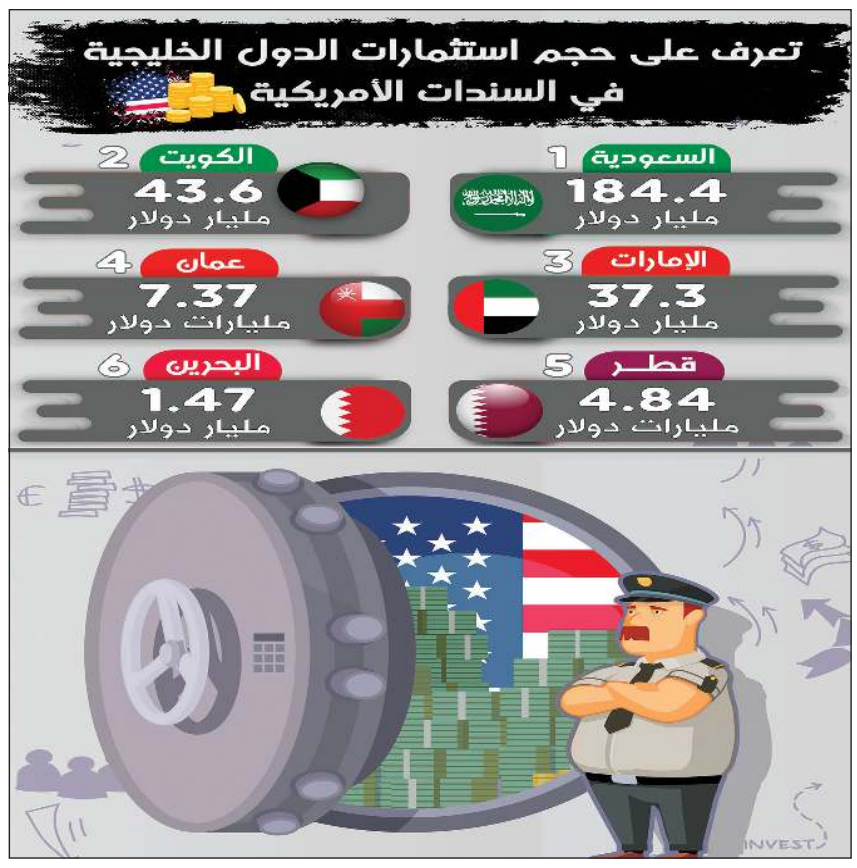

علاء مجيد

رفعت الكويت حيازتها من سندات الخزانة الاميركية خلال شهر فبراير الماضي بنسبة 4٪ على أساس شهري بمقدار 1,7 مليار دولار، ويتزامن هذا القرار مع انتشار فيروس كورونا المستجد، والذي أطاح بالقيم السوقية لأسواق الأسهم العالمية خلال شهر مارس الماضي، ما يجعل زيادة الاستثمار في احدى اهم استثمارات الملاذ الآمن حول العالم خلال شهر فبراير وقبل تراجعات الاسهم الحادة يمثل حصافة استثمارية للحد من الخسائر التي تتكبدها كافة المؤسسات الاستثمارية في أسواق الاسهم العالمية.

وبحسب البيانات المنشورة على موقع وزارة الخزانة الاميركية بلغت قيمة حيازة الكويت من السندات 43,6 مليار دولار. وعلى الاساس السنوي فقد زدات ايضا الكويت حيازتها من سندات الخزانة الاميريكة بنسبة 2٪ علما بانها كانت تبلغ 42,2 مليار دولار في فبراير 2019. ويأتي هذا التراجع بالرغم من الازمة الراهنة جراء فيروس كورونا الوبائي الذي ضرب الاقتصاديات العالمية في الفترة الاخيرة.

وتنوع الكويت من محفظة السندات الأميركية ما بين سندات قصيرة الاجل بقيمة 5,82 مليارات دولار فيما تبقى النسبة الاكبر من السندات طويلة الاجل بقيمة 37,8 مليار دولار.

وحافظت الكويت على المركز الثاني عربيا بعد السعودية التي احتلت المركز الاول عربيا باستحواذها على سندات أميركية بقيمة 184,4 مليار دولار وحلت الامارات ثالثا بقيمة 37,27 مليار دولار.

وخالفت استراتيجية الكويت الاستثمارية العديد من دول الخليج ومنها قطر والإمارات في خفض استثماراتها في السندات الأميركية خلال شهر فبراير الماضي لتتفق مع استراتيجية الاستثمار السعودية في زيادة استثماراتها في الملاذ الآمن حيث انخفضت استثمارات الإمارات إلى 37,3 مليارات دولار فيما تراجعت ايضا استثمارات قطر في فبراير الماضي لتصل إلى 4,84 مليارات دولار وجميعها سندات طويلة الاجل بينما بلغت استثمارات عمان بقيمة 7,37 مليارات دولار منها 7,07 مليارات دولار طويلة الاجل و295 مليون دولار قصيرة الاجل. كما بلغت استثمارات البحرين من السندات الاميركية بقيمة 1,47 مليار دولار منها 230 مليون دولار سندات طويلة الاجل و1,24 مليار دولار سندات قصيرة الاجل.

اليابان بالصدارة

وعلى المستوى العالمي، فقد حافظت اليابان للشهر التاسع على التوالي على المركز الاول بالاستحواذ على سندات اميركية بقيمة 1,26 تريليون دولار مرتفعة عن مستويات يناير الماضي البالغة 1,21 تريليون دولار. كما جاءت الصين في المركز الثاني بعد اليابان بـ 1,09 تريليون دولار مرتفعة عن مستويات يناير الماضي البالغة 1,07 تريليون دولار وثالثا جاءت المملكة المتحدة بـ 403,2 مليارات دولار مرتفعة عن مستويات يناير الماضي البالغة 372,7 مليار دولار وحلت البرازيل في المركز الرابع بـ 285,9 مليار دولار مرتفعة ايضا عن مستويات شهر يناير الماضي البالغة 283,3 مليار دولار كما جاءت خامسا ايرلندا بـ 282,7 مليار دولار مرتفعة عن مستويات يناير الماضي البالغة 271,4 مليار دولار.

وبصفة عامة، فقد بلغ حجم سندات الخزانة الأميركية بنهاية نوفمبر الماضي 7,06 تريليونات دولار، مقارنة بـ 6,37 تريليونات دولار في الشهر المناظر من 2019 اي بارتفاع سنوي يبلغ 692,2 مليار دولار بنسبة 10,8٪.

طرح آخر إصدار بقيمة 240 مليون دينار.. وجميع الإصدارات تقابلها استحقاقات بالقيمة نفسها

2,13 مليار دينار إصدارات «المركزي» لسندات تنظيم السيولة منذ بداية 2020

- البنك خفض العائد على السندات والتورق المقابل لأجل 3 أشهر 1,5٪ منذ بداية 2020

مصطفى صالح

أظهرت إحصائية أعدتها «الأنباء» عن إصدارات بنك الكويت المركزي للسندات والتورق المقابل بغرض تنظيم السيولة في القطاع المصرفي منذ بداية العام الحالي، أن إجمالي إصدارات البنك بلغ 2,13 مليار دينار، فيما يبلغ حجم السندات المستحق سدادها منذ بداية العام الحالي حتى 14 الجاري 2,13 مليار دينار.

وكان آخر إصدار من البنك المركزي لسندات البنك والتورق المقابل خلال الأسبوع الجاري بقيمة 240 مليون دينار لأجل 3 أشهر بعائد يصل إلى 1,25٪، وبتغطية تخطت 11 مرة من حجم الإصدار، على أن يستحق سداد تلك السندات في 14 يوليو 2020.

ويتزامن الإصدار الأخير مع استحقاق لسندات بنفس القيمة، كان البنك المركزي قد أصدرها في 14 يناير الماضي، لأجل 3 أشهر وبعائد بلغ 2,75٪، حيث قام البنك المركزي بتخفيض العائد على تلك السندات بنسبة 1,5٪ منذ بداية العام الحالي، وذلك بالتزامن مع تخفيض سعر الخصم في البلاد إلى 1,5٪.

إصدارات بنك الكويت المركزي لتنظيم السيولة منذ بداية 2020			
	المصدر	المدفوع	عدد الإصدارات
لأجل 3 أشهر	1.65 مليار دينار	1.65 مليار دينار	7 إصدارات
لأجل 6 أشهر	480 مليون دينار	481 مليون دينار	إصداران
الإجمالي	2.13 مليار دينار	2.13 مليار دينار	9 إصدارات

مستويات سيولة جيدة

ويحافظ بذلك بنك الكويت المركزي على مستوى السيولة في القطاع المصرفي من خلال إصدار سندات جديدة بقيمة الإصدارات المستحقة نفسها بما يحدث توازنا بعدم زيادة او خفض مستويات السيولة الحالية، حيث جاءت جميع إصدارات تنظيم السيولة منذ بداية العام لسداد استحقاقات لسندات مماثلة، إذ أصدر «المركزي» 35 إصدارا لسندات وتورق مقابل تزامنت جميعها مع استحقاق لسندات في الفترة نفسها.

ويتزامن ذلك مع أزمة أسعار النفط التي تعاني منها دول المنطقة، والتي فرضت معها تباطؤا في البيئة التشغيلية، ما أدى الى ضغوط على نمو الائتمان وسيولة القطاع المصرفي الكويتي.

وقد أصدر البنك المركزي ما قيمته 1,65 مليار دينار سندات لأجل 3 أشهر منذ بداية العام الحالي، يقابلها جميعا سندات مستحق سدادها بنفس القيمة خلال تلك الفترة، بينما أصدر البنك سندات وتورق مقابل لأجل 6 أشهر منذ بداية العام بقيمة 480 مليون دينار، يقابلها سندات مستحق سدادها بنفس القيمة أيضا.

توقف الدين العام

جدير بالذكر أن البنك المركزي قد توقف منذ 27 سبتمبر 2017 عن إصدار سندات دين عام جديدة، وهي سندات يصدرها «المركزي» نيابة عن الحكومة ممثلة في وزارة المالية لسد عجز الموازنة العامة، ويرجع السبب الرئيسي لتوقف تلك السندات الى انتهاء مدة قانون الدين العام والذي ينتظر تجديده من قبل مجلس الأمة.

فيما يطرح البنك المركزي سندات وتورق مقابل محلية للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي، لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.